V_ أبحاث ودراسات بلغات أجنبية

*European scholarship and arabic linguistics :

The case of velarization in arabic

Dr. Khalil Semaân 3

*Subjective reactions toward different varieties of arabic

Dr. Riad F.Hussein

Dr. Nasr El Ali 7

*Towards a knowledge base system for Arabic

Dr. Sami S. Al-Wakeel,

Dr. Abdulaziz I. Al-Sweel 19

*Language choice and code switching (Abstract)

Dr. Muhammed A. Alkhuli 32

أبحاث لغوية

- ☐ عين المضارع بين الصيغة والدلالة.
  د. مصطفى النحاس
- ☐ الاختيار اللغوي والتحويل
  د. محمد علي الخولي
- ☐ ظاهرة اقتران الأصوات وتنافرها
  د. صبيح التميمي
- ☐ إعراب الفعل
  عيسى سليمان حبيب
- ☐ عربيتنا.. لغة فريدة من نوعها
  محمد السيد علي بلاسي
- ☐ مع المعجم الوسيط في طبعته الثانية
  إدريس بن الحسن العلمي

عين المضارع
بين الصيغة والدلالة

للدكتور مصطفى النحاس

قسم اللغة العربية ـــ كلية الآداب
جامعة الكويت

ملخص

يناقش البحث مشكلة ضبط عين المضارع من الثلاثي، بقصد حصر هذه المشكلة، وتحديدها. وفي سبيل ذلك يعرض البحث لأبواب الفعل، فيتناولها من ناحيتين، ناحية الصيغة، وناحية الدلالة، مثيرا عدة تساؤلات حول هذه الأبواب.

وقد ناقش البحث أبواب الفعل بالتفصيل، فبين أنها أربعة أساسية : فعَل يفْعُل، وفعَل يفْعِل، ويمثلان أكثر الأفعال الثلاثية في اللغة العربية، وباب : فعِل يفعَل، وهذا الباب كثيرا ما يتداخل مع الباب : فعُل يفْعُل في حالة اللزوم. أما فعَل يفعَل، بفتح العين في الماضي والمضارع فيقوم على عنصر صوتي، هو حروف الحلق، وأما فعِل يفْعِل، بكسر العين في الماضي والمضارع، فيمثل الحالات الشاذة لباب فعِل يفْعَل.

ثم عرض البحث لجانب الدلالة، والمعاني التي تفيدها هذه الأبواب، وخلص إلى مايلي :

1 ـــ أن البابين : (فعَل يفْعُل، وفعَل يفْعِل) يشتركان في معظم المعاني، وأن التمييز بينهما عن طريق المعنى يحتاج إلى طاقة تفوق مستوى الذاكرة ؛ ولذا فإن الصعوبة التي يجدها مستخدمو اللغة في ضبط عين المضارع ـــ إذا لم يشتهر بضم أو كسر ـــ تكاد تكون مقصورة على هذين البابين، وعلى الأفعال الصحيحة السالمة منهما ؛ لأن الأفعال المعتلة والأفعال المضاعفة لها معايير محدّدة ذات نزعة قاعدية.

2 ـــ وأن البابين : (فعُل يفْعُل وفعِل يفْعَل) يمكن التمييز بينهما عن طريق المعنى ؛ فالأول خاص بالصفات اللازمة والنعوت، والثاني يدل على جهد عقلي أو جسمي أو عاطفي.

3 ـــ وأضاف البحث أن تنوع صيغة المصدر أو المشتق للمادة الفعلية الواحدة ـــ قد تكون

دليلا على الباب، كذلك متعلقات الفعل يمكن التعبير عن طريقها، وضرب أمثلة كثيرة لذلك.

4 ــ ويرى البحث أن الخلل الصحيح لمشكلة عين المضارع من الثلاثي ــ ليس في عمل معجم للأفعال المأنوسة، أو في عمل إحصاء للأفعال ثنائية الباب أو العين، كما يرى بعض الباحثين، وإنما الخلل الصحيح يكمن في *إيجاد معجم سياقي للأفعال الثلاثية المستخدمة في اللغة*؛ لأن الصيغة وحدها لا تكفي، بل لابد من إضافة المعنى إليها. وبذلك تأخذ عين الفعل مكانتها في اللغة من حيث الثبات والاطراد.

مدخل

لقد قامت حركة تدوين اللغة في القرن الأول والقرن الثاني للهجرة على جمع لغة البدو بما فيها من لهجات مختلفة. يتغير فيه معنى الفعل أحيانا بتغير كيفية النطق به من قبيلة إلى أخرى، بل إن الاختلاف في النطق تعدى عين الفعل المضارع إلى حرف المضارعة، فكان تارة مفتوحا، وتارة مكسورا.

وإلى جانب تعدد اللهجات فإن طبيعة اللغة العربية لا تعين على معرفة النطق بالأفعال الثلاثية التي تعرف عادة بالسماع.

وقد حاول النحاة ــ وبخاصة نحاة البصرة ــ «أن يخضعوا اللغة العربية لصرامة القياس، وأن يضبطوا بالخصوص حركة عين الفعل المضارع، فاستعصت عليهم الأفعال الثلاثية لكثرتها واختلاف وجوهها، ولم يسعهم إلا أن يكتفوا بعموميات غامضة لا تحل المشكلة» (اللبلي : 16).

وشغل الفعل بال اللغويين، وغذى لونين من الدراسات والتأليف، النحوية الصرفية من ناحية، ومعاجم الأفعال من ناحية أخرى. أما اللون الأول فيمثله عن جدارة «سيبويه» الذي خص الفعل بأبواب كثيرة من الكتاب، فاهتم بالأفعال ومشتقاتها، ولكنه لم يتفرغ للبحث في حالات المضارع وكيفية النطق به. وأما اللون الثاني فيمثله كتاب «ابن القوطية» في الأفعال الثلاثية والرباعية، وقد سماه «كتاب الأفعال» لكنه لا يصلح لضبط كيفية النطق بالمضارع. و«لابن القطاع» تأليف يحمل نفس الاسم (كتاب الأفعال) رتب فيه الأفعال على حروف المعجم، وقد زاد فيه الأفعال الخماسية والسداسية، وكان متأثرا في منهجه بابن القوطية.

ويبدو أن موضوع النطق بعين المضارع لم يصل إلى صورة واضحة في التآليف القديمة. ولا عيب على القدامى في ذلك، حسبهم أنهم وضعوا الأصول، وأشاروا إلى بعض الضوابط العامة، وعلى المحدثين أن يعرفوا كيف يستفيدون من هذه الأصول.

ولمعرفة عين مضارع الثلاثي لابد من التعرض بالتفصيل لأبواب الفعل :

- أهي ستة أم أربعة ؟
- وما المعيار أو المعايير التي يمكن معها ضبط عين المضارع ؟
- وهل الصعوبة في ضبط عين المضارع عامة أو مقصورة على أبواب معينة ؟
- وما أثر الدلالة في حركة العين ؟
- وكيف يمكن حصر هذه الصعوبة، وتحديد المشكلة ؟

كل ذلك من خلال الوقوف على آراء القدماء والمحدثين، ومناقشة كل نقطة من هذه النقاط بالتفصيل، ونبدأ أولا بأبواب الفعل...

أبواب الفعل :

المقصود بأبواب الفعل : مجموعة الصيغ أو القوالب المعينة، التي يندرج تحت كل منها جمهرة لا حد لها من الأفعال. واحدها : باب،

ويعني : الوحدة الصيغية التي تنتمي إليها الأفعال ذات الضبط المعين، فإذا قيل ـــ مثلا ـــ إن «كتب» من الباب الأول، فمعناه أن ماضيه (فَعَل) ومضارعه يَفْعُل. وإذا قيل : إن «عَلِمَ» من الباب الرابع، فمعناه ان ماضيه (فَعِل) بكسر العين، ومضارعه (يفْعَل) بفتحها... فهذه الصيغ (فَعَل يفْعُل وفعِل يفعَل...) تسمى أبواب الفعل. وأحيانا يطلق عليها «أبواب الصرف»، وأحيانا «أمثلة الصرف»، والمعاجم تسمي كل صيغة أو كل باب باسم فعل معين، فيقال ـــ مثلا ـــ هذا الفعل من باب (نصر) أي : فعَل يفعُل. وهذا الفعل من باب (فرح) أي : فعِل يفعَل، وهكذا... ويحتاج المعجم إلى الصرف عند شرح معنى الكلمة، مستخدما الرموز الحركية (ـُـ) لبيان باب الفعل وضبط عين المضارع.

وأبواب الفعل ـــ كما نعرفها اليوم ـــ ستة، هي كما جاءت في كتاب «نزهة الطرف في علم الصرف» للميداني :

1 ـــ فَعَل يَفْعُل، كنصر ينصر وقعد يقعد
2 ـــ فَعَل يفْعِل، كضرب يضرب وجلس يجلس
3 ـــ فَعَل يفْعَل، كفتح يفتح وذهب يذهب
4 ـــ فَعِل يفْعَل، كفرح يفرح وعلم يعلم
5 ـــ فَعُل يفْعُل، كشرف يشرف وعظم يعظم
6 ـــ فَعِل يفْعِل، كورث يرث وولي يلي.

ويلاحظ أن الأبواب الثلاثة الأولى عين الماضي فيها مفتوحة أبدا، أما عين المضارع فقابلة للتغيّر من ضم إلى كسر إلى فتح. كما يلاحظ أن البابين : الرابع والسادس عين الماضي فيهما مكسورة، وعين المضارع مفتوحة أو مكسورة. أما الباب الخامس فالعين فيه مضمومة في كل من الماضي والمضارع.

وهذا التنوع الحركي في تلك الأبواب يقوم أساسا على المصوتات الثلاثة (فَ عَ لَ) وحركة العين في المضارع. ويعتمد علم الصرف اعتمادا كبيرا على هذه الأبواب في تفسير كثير من التغييرات الصوتية التي لايمكن فهمها إلا بوساطة تلك الأبواب، مثل : الاعلال والإبدال والإدغام والقلب المكاني، ونقل الحركة، وغيرها من التغييرات الصوتية الأخرى الكثيرة... فمشاركة الأبواب الستة هي المشاركة الفعّالة في البناء الصرفي.

أبواب الفعل لدى القدماء :

يرى سيبويه أن أبواب الفعل الأساسية أربعة، هي :

فَعَل يفْعِل
وفَعَل يفْعُل
وفَعِل يفْعَل، وهذه الثلاثة للمتعدي واللازم.
وفَعُل يفْعُل، وهو للازم فقط.

يقول سيبويه (2 : 226 ـــ 227) : «واعلم أنه يكون كلّ ما تعداك إلى غيرك على ثلاثة أبنية، على فَعَل يفْعِل، وفَعَل يفْعُل، وفَعِل يفْعَل. وذلك نحو ضرَب يضرِب، وقتَل يقتُل، ولقِم يلقَم. وهذه الأضرب تكون فيما لايتعداك، وذلك نحو : جلَس يجْلِس، وقَعَد يقْعُد، وركِن يرْكَن. ولما لايتعداك ضرب رابع لايشركه فيه مايتعداك، وذلك : فَعُل يفْعُل، نحو كرم يكرم. وليس في الكلام فعُلته متعديا. فضروب الأفعال أربعة، يجتمع في ثلاثة ما يتعداك ومالا يتعداك، ويبين بالرابع مالا يتعدى وهو : فَعُل يفْعُل».

أما (فَعِل يَفْعِل) فقد ورد في عدّة كلمات، نحو : حسب يحسب ويئس ييئس ويبس ييبس ونعم ينعم. وهذا البناء جاء بالكسر في المضارع كما كسر في الماضي مشابهة لباب (فَعُل يفْعُل)، حيث نزموا الضمة فيه في الماضي والمضارع. وفتح عين المضارع مع (فَعِل) أقيس من كسرها عند سيبويه. وفي ذلك يقول (2 : 227) :

«وقد بنوا فعِل على يفعِل في أحرف، كما قالوا فَعُلَ يفعُل، فلزموا الضمة. فكذلك فعلوا بالكسرة فشبه به، وذلك : حَسِبَ يَحْسِبُ ويَئِسَ يَئِسُ ويَبِسَ يَبِسُ ونَعِمَ يَنْعِمُ. سمعنا من العرب من يقول :

وهل يَنْعِمَنْ من كان في العصر الخالي (1)

وقال :

واعوجّ غصنك من لحْو ومن قدم
لا يَنْعِمُ الغصنُ حتى يَنْعِمَ الورق(2)

وقال الفرزدق :

وكُومٍ تَنْعِمُ الأضياف عينا
وتُصبح في مباركها ثقالا (3)

والفتح في هذه الأفعال جيد، وهو «أقيس» أي فتح عين المضارع، فتكون من باب فَعِلَ يَفْعَل.

وأما (فَعَلَ يفْعَل) فهو خاص بما كانت لامه أو عينه أحد أحرف الحلق الستة، نحو : قَرَأَ يقْرَأ، وجَبَه يجْبَه، وقلَع يقْلَع، وذبَح يذْبَح، وفرَغ يفْرَغ، وسلَخ يسْلَخ.

وهناك أبواب أخرى شاذة، هي : فعِل يفعُل، نحو : فضِل يفضُل، ومِتَّ تموت. وذكر ابن سيده (14 : 126) أنه جاء حرف آخر، وهو : حضِر يحضُر، ويظن أن أبا زيد ذكره أيضا، وأنشد قول جرير :

ما من جفانا إذا حاجاتنا حَضِرَتْ
كمن لنا عنده التكريم واللطف

وفعُل يفْعَل، «قال بعض العرب : كُدْت تكاد» يقول سيبويه (2 : 227) : «وهو شاذ من بابه، كما أن فضِل يفضُل شاذ من بابه».

ويفهم من تمثيل سيبويه أن الكسر يسبق الضم في بابي (فَعَل)، فقد حرص على التمثيل «بفَعَلَ يفْعِل» قبل «فَعَلَ يفْعُل» ؛ سواء اللازم والمتعدي منهما. وهذا بعكس ماهو شائع من أن الضم يسبق الكسر ؛ مما يعني أن الترتيب الوارد في بعض كتب الصرف بجعل الباب الأول مضموم العين في المضارع، والثاني مكسور العين في المضارع — فيه نظر.

ومن يتتبّع ما قاله النحويون واللغويون بعد سيبويه يلحظ أنهم ساروا على مذهب سيبويه ؛ من حيث أبواب الفعل، ومن حيث الأمثلة، ومن حيث التعدي واللزوم، مع اختلاف في المنهج وطريقة العرض. فالزمخشري — مثلا — يقول عن الفعل الثلاثي (ص 277) : «المجرد منه ثلاثة أبنية : فعَل وفعِل وفعُل. فكل واحد من الأولين على وجهين، متعدّ وغير متعدّ، ومضارعه على بناءين، مضارع فعَل على يفعِل ويفعُل ومضارع فعِل على يفْعَل ويفعِل، والثالث [يقصد فعُل] على وجه واحد غير متعدّ، ومضارعه على بناء واحد، وهو يفعُل. فمثال فعَل : ضرَبه يضْرِبه وجلَس يجْلِس وقتَله يقْتُله وقعَد يقْعُد. ومثال فعِل يفعَل : شرِبه يشْرَبه وفرِح يفْرَح وومِقه يمِقه ووثِق يثِق. ومثال فعُل : كرُم يكْرُم. وأما فعَل يفْعَل فليس بأصل، ومن ثم لم يجيء إلا مشروطا فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق : الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين إلاّ ماشذّ ؛ من نحو : أَبِي يأْبَى وركَن يرْكَن. وأما فعِل يفْعُل، نحو : فضِل يفضُل ومِتَّ تموت فمن تداخل اللغتين، وكذلك فعُل يفْعَل، نحو : كُدت تكاد». فالزمخشري يرى أن (فعَل يفْعَل) ليس بأصل، أي إنه ليس من الأبواب الأربعة الرئيسية ؛ لأنه جاء مشروطا بكون عينه أو لامه حرف حلق. كما أنه لم يفرد بابا لفعِل يفْعِل، وإنما مثّل له مع (فعِل يفْعَل) ليدلّ بذلك على شذوذ الكسر في المضارع. ويلاحظ أن الزمخشري يقدّم (فعَل يفْعِل) على (فعَل يفْعُل) في التمثيل بالمتعدي

واللازم لكل من البابين (ضَرَبه يضْرِبه وجلَس يجْلِس وقتَله يقتُله وقعَد يقْعُد) وفي ذلك إشارة إلى أن الكسر مقدّم على الضمّ.

وابن الحاجب تلميذ الزمخشري يقول عن الماضي (الرضى 1 : 67) : «للثلاثي المجرد ثلاثة أبنية : فعَل، وفعِل، وفعُل، نحو : ضرَبه وقتَله وجلَس وقعَد وشرِبه وورِمَه وفرِح ووثِق وكرُم».

ويعلّق الرضى على هذا النص قائلا : «ذكر لفعَل أربعة أمثلة، مثالين للمتعدي، أحدهما : من باب فعَل يفعِل، والثاني : من باب فعَل يفعُل. ولم يذكر من باب فعَل يفعَل ــ بفتحهما ــ لأنه فرعهما ... ومثالين للازم منهما. وذكر أيضا لفعِل أربعة أمثلة، مثالين للمتعدي، أحدهما : من باب فعِل يفعَل كشرِب، والثاني : من باب فعِل يفعِل كورِمَ، ومثالين للازم منهما. وذكر لفعُل مثالا واحدا ؛ لأنه ليس مضارعه إلا مضموم العين، وليس إلا لازما».

وعن المضارع يقول ابن الحاجب : «المضارع بزيادة حرف المضارعة على الماضي فإن كان مجردا على (فعَل) كسرت عينه أو ضمّت أو فتحت إن كان العين أو اللام حرف حلق غير ألف. وشذّ أَبى يأْبَى. وأمّا قلَى يقْلَى فعامريّة، وركَن يرْكَن من التداخل ... ... وإن كان على (فعِل) فتحت عينه أو كسرت إن كان مثالا. وطيّء تقول في باب بَقِي يَبْقَى : بَقَى يَبْقَى. وأما فضِل يفضُل ونعِم ينعُم فمن التداخل. وإن كان على (فعُل) ضمّت عينه» (الرضى 1 : 114، 134، 137).

فتقديم الكسر على الضم في بابي فعَل يفْعِل وفعَل يفْعُل، واشتراط العنصر الصوتي في فعَل يفعَل ؛ لكونه فرعا عنهما، وكسر عين المضارع من فعِل في المثال الواوي، والتداخل بين اللغات في مثل : ركَن يركَن وفضِل يفضُل ونعِم ينعُم، والشذوذ في مثل : أَبى يأْبَى، ولزوم الصيغة في فعُل يفْعُل... كل ذلك من الأمور المشتركة بين القدماء.

ومن مجمل ما تقدم يتبين :

1 ــ أن هناك أبوابا أربعة أصلية، هي :

فَعَلَ يفْعِل
فَعَلَ يفْعُل
فَعِلَ يفْعَل
فَعُلَ يفْعُل

2 ــ يضاف إليها بابان فرعيان، هما :

فَعَلَ يفْعَل
فَعِل يفْعِل

وسنحاول في الصفحات التالية أن نناقش كل باب من هذه الأبواب الستة، وذلك من حيث الصيغة ومن حيث الدلالة ؛ لنرى في النهاية : إلى أي مدى يمكن ضبط عين الفعل المضارع من الثلاثي ؟

أولا : أبواب الفعل من حيث الصيغة :

(1) باب «فَعَلَ يَفْعَل» :

«فعَل» أكثر الأفعال عددا ؛ لأنه الفعل الحقيقي الذي يدل غالبا على العمل والحركة... لذلك فهو أكثر تصرّفا ؛ إذ يعطي ثلاث صيغ في المضارع «(البكوش : 87 ــ 88) هي : فعَل يفعَل، وفعَل يفعِل، وفعَل يفعُل.

وإذا نظرنا إلى أفعال هذا الباب نجد أنها مقيّدة بسبب صوتي متصل بطبيعة الحروف المكوّنة للفعل، وهي كون عين الفعل أو لامه حرفا من أحرف الحلق، والحروف الحلقية نعني بها : الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء. وقد تنبّه النحاة لهذا منذ القدم، يقول سيبويه (2 : 252) : «هذا باب مايكون (يفعَل) من (فعَل) فيه مفتوحا، وذلك إذا كانت

الهمزة أو الهاء أو العين أو الحاء أو الغين أو الخاء لاما أو عينا...»

وقد حاول سيبويه تعليل هذه الظاهرة صوتيا فقال (2 : 252) : «وإنما فتحوا هذه الحروف لأنها سفلت في الحلق، فكرهوا أن يتناولوا حركة ما قبلها بحركة ما ارتفع من الحروف، فجعلوا حركتها من الحرف الذي في حيّزها، وهو الألف، وإنما الحركات من الألف والواو والياء».

وبالرغم من أن سيبويه يخلط بين الهمزة والألف فإنه يمكن تفسير هذه الظاهرة بالعلاقة بين جرس الفتحة ومخرج حروف الحلق، فنطق حروف الحلق يصحبه انفتاح في الفم يسهل عملية انقباض الحلق، والحركة الوحيدة التي تتصف بالانفتاح هي الفتحة ومن هذه الصفة أخذت اسمها.

يقول الطيب البكوش (ص 90) : «وإذا ما اعتبرنا أهمية الحروف الحلقية ؛ إذ تمثل تقريبا ربع الحروف العربية، فإنه من الطبيعي أن نجد ربع الأفعال العربية متضمنة لحرف حلقي» وهو يقصد هنا الأفعال الصحيحة.

وقد وضع النحاة العرب شروطا لمجيء هذا الباب مما عينه أو لامه حرف حلق، هي :

أ ــ ألا يكون الفعل مضاعفا ؛ لأن المضاعف قياس مضارعه كسر لازمه، وضم معدّاه، نحو : صَحَّ يَصِحُّ، ودَعَّه يَدُعُّه، كما سيأتي.

ب ــ ألا يكون مثالا حلقي العين، نحو : وعد يعد ؛ فإن كان حلقي اللام فتح مضارعه، نحو : وقع يقَع، ووضع يضَع.

جـ ــ ألا يكون أجوف يائيا، أو واويا، نحو : جاء يجيء، وباع يبيع، وزاغ يزيغ، ونحو : ساء يسوء، وفاح يفوح.

د ــ ألا يكون ناقصا واويا، كدعا يدعو، ولها يلهو، وسها يسهو. فإذا كان ناقصا يائيا عينه حرف حلق فتح مضارعه، نحو : سعَى يسْعَى، ونهَى ينْهَى.

هـ ــ ألا يشتهر بضم أو كسر، نحو : أخذ يأخُذ، وقعَد يقْعُد، ودخَل يدخُل، وصرَخ يصْرُخ، ونفَخ ينفُخ، وطلَع يطْلُع، وبلَغ يبْلُغ، ونحو : رجع يرْجِع، ونزَع ينْزِع، وبغَى يبْغِي.

ويفهم من هذه الشروط أمران : أحدهما : أن وجود حرف الحلق شرط للفتح، ولايوجد الفتح بدونه ؛ لأنه سبب صوتي للفتح كما تقدم. ثانيهما : ليس كل فعل عينه أو لامه حرف من أحرف الحلق يجيء على هذا البناء ؛ فقد جاءت أفعال على أصلها (4)، نحو : بَرَأ يَبْرَؤ، وهنَأ يَنْهَأ، كما جاءت أفعال لم تكن عينها ولا لامها من حروف الحلق على هذا البناء، نحو : أبَى يأبَى، وجبَى يجْبَى، وقلَى يقْلَى. وزاد ابن السكيت عن أبي عمرو ركن يركَن (ابن سيده 14 : 126) بفتحهما، كما جاء في الصحاح.

وقد قال سيبويه (2 : 254) عن «أبَى يأبَى» بأنهم شبهوه بـ «قرأ يقرأ» ففتحوا عينها لهمزة الفاء، كما فتحوا عين «يقرأ» لهمزة اللام. «وأما جبَى يجْبَى وقلَى يقْلَى فغير معروفين إلا من وجه ضعيف. وحكى في القاموس : قنَط يقْنَط. وحمله اللغويون على الجمع بين لغتين، وهو مايسمى بتداخل اللغات أو تركب اللغات كما يسميه ابن جني (1 : 376)، بأن نأخذ ماضي لغة ومضارع أخرى ونركب بينهما ثالثة، «كرحُب المكان يرحُب بضمهما، ورحِب يرْحَب بكسر الماضي وفتح المضارع على القياس في اللغتين، ويتولد بينهما لغتان : رحُب المكان يرْحَب بضم الماضي وفتح الآتي، ورحِب يرحُب بكسر الماضي وضم الآتي»... (بحرق : 49).

ولم يفتحوا حلقي الفاء كأمر وهرب... وخطب وغرب وعرف ؛ لسكون فاء الكلمة في المضارع، فلا يكون ثقيلا (بحرق : 52) مع ضم

العين أو كسرها (5).

(2)، (3) باب «فَعَلَ يَفْعِل»، وباب «فَعَلَ يفْعُل» :

اتفق النحاة على لزوم ضم عين مضارع «فعَل» في نحو : قال يقول (الأجوف الواوي) ودعا يدعو (الناقص الواوي) وكسرها في نحو : باع يبيع (الأجوف اليائي) ورمى يرمي (الناقص اليائي) وذلك «للفرق بين ذوات الواو وذوات الياء، وكذا في ضم عين المضاعف المعدّى ؛ لأنه قد يتصل به ضمير النصب في نحو : مدّه يمُدُّه، فلو كسروا عينه لزم الانتقال من كسرة إلى ضمة، وهو ثقيل. وكسروا عين اللازم منه نحو : جنّ يجِنّ، وفرّ يفِرّ للفرق بينه وبين معدّاه. وكسروا عين ما فاؤه واو، كوعد يعد، طلبا للخفة» (بحرق : 52).

وفيما عدا الأجوف الواوي والناقص الواوي والأجوف اليائي والناقص اليائي، والمثال الواوي والمضاعف على الوجه الذي تقدّم (6) ــ وقف العلماء حائرين إزاء هذين البابين ؛ نظرا لكثرة الأفعال الصحيحة الواردة منهما، ونظرا لعدم تقيّدهما بسبب صوتي كفعَل يفعَل، ولأن الاستعمال كثيرا مايسمح بالحركتين (الضمة والكسرة) في عين المضارع الواحد.

وذلك لأن الفعل الصحيح الذي على وزن (فعَل) إن لم يكن عينه أو لامه حرفا من أحرف الحلق ــ لايخلو إما أن يعرف مضارعه أو لايعرف ؛ فإن عرف فلا كلام فيه، وإن لم يعرف فهنا اختلف اللغويون في النطق به، وأيّما أفضل في الاستعمال : الضم أم الكسر ؟

أ ــ فقال بعضهم : «إذا عرف أن الماضي على وزن (فعَل) بفتح العين، ولايعرف المضارع فالوجه أن تجعل (يفعِل) بالكسر ؛ لأنه أكثر، والكسر أخف من الضّمة. وكذا قال أبو عمرو المطرّز حاكيا عن الفراء : إذا أشكل عليك يفعِل أو يفعُل فثب على (يفعِل) بالكسر ؛ فإنه الباب عندهم» (اللبلى : 32).

ب ــ وقال أبو عمر إسحٰق بن صالح الجرمي : «سمعت أبا عبيدة معمر بن المثنى يروي عن أبي عمرو بن العلاء قال : سمعت الضم والكسر في عامة هذا الباب، لكن ربما اقتصر فيه على أحد الوجهين ؛ إما على الضم كقولك يقتُل ويخرُج، وإما على الكسر فقط، نحو : يضرِب ويغبِط» (اللبلى : 31).

ج ــ ونقل السيوطي في المزهر (2 : 39) أن بعض كبار النحاة كالفراء وابن جني كانوا يفضلون الكسر إذا لم يلزم الضم، كدخل يدخُل وقعد يقعُد، أو الكسر، نحو : رجع يرجِع...

ولعل ذلك يرجع إلى أنهم اعتبروا (يفْعُل) خاصا بـ (فعُل) ففضلوا الكسر للتمييز. على أن ابن جني يرى أن فعَل يفْعِل في المتعدي أقيس من فعَل يفعُل، كما أن فعَل يفعُل في اللازم أقيس من فعَل يفعِل ؛ أي إنه يفضل الكسر في المتعدي، ويفضل الضم في اللازم. وفي ذلك يقول : «وأنا أرى أن (يفْعُل) فيما ماضيه فعَل في غير المتعدي أقيس من (يفعِل)، فضرَب يضرِب إذا أقيس من قتَل يقتُل [وكلاهما متعدّ] وقعد يقعُد أقيس من جلس يجلِس [وكلاهما لازم] وذلك لأن (يفعُل) إنما هي في الأصل لما لايتعدّى، نحو : كرُم يكرُم» (ابن جني 1 : 379).

د ــ وروى كثير من اللغويين عن أبي زيد الأنصاري أنه قال : «طفت في عُليا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان فيه بالضم أولى، وما كان منه بالكسر أولى، فلم أجد